

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٣ / ذي القعدة / ١٤٢٧ الموافق  
١٤ / ٢٠٠٦ برئاسة القاضي السيد مدحت محمود وعضوية كل من السادة القضاة أحمد محمود  
الجليلي و فاروق محمد السامي و جعفر ناصر حسين و أكرم طه محمد و أكرم أحمد بابان و محمد صائب  
النقشبندي و عبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس المأذونين بالقضاء باسم الشعب  
وأصدرت قرارها الآتي:

المميز / المدعي / عدنان عبد المنعم الجنابي / وكيله المحامي حسن فندي الجنابي

المميز عليه / المدعى عليه / رئيس الهيئة الوطنية العليا لأجتثاث البعث / اضافته لوظيفته .

ادعى المدعي لدى محكمة القضاء الاداري بالدعوى المرقمة ١٧ / قضاء اداري بان المدعى عليه سبق وان  
اصدر قرار يتضمن شموله مع عدد من مرشحي القائمة العراقية الوطنية رقم (٧٣١) بقرار الهيئة  
الوطنية العليا لأجتثاث البعث وان قانون الهيئة لا تنطبق عليه لعدم انتمائه لحزب البعث المنحل ولم  
يشغل أي وظيفة في ظل النظام السابق . لذلك طلب دعوة المدعى عليه للمرافعة والحكم بألغاء الامر اعلاه  
ومفاتحة المفوضيه العليا المستقلة للانتخابات في العراق بذلك وبالرغم من اعتراض المدعي و رئيس القائمة  
العراقية الوطنية على ذلك القرار الا ان الهيئة لم تجب على الاعتراض . وحيث ان محكمة القضاء  
الاداري غير مختصة في نظر الطعن المقدم من المدعي وان هذا الطعن تختص به الهيئة العليا لأجتثاث  
البعث . عليه اصدرت محكمة القضاء الاداري حكماً قضت فيه برد دعوى المدعي وتحميله الرسوم  
والمصاريف واتعاب المحاماة في ٢٣ / ٨ / ٢٠٠٦ .

ولعدم قناعة المدعي (المميز) بالحكم المذكور طعن به بلائحته التمييزية المؤرخة في  
١٣ / ٩ / ٢٠٠٦ امام المحكمة الاتحادية العليا طالباً نقض القرار وللاسباب التي اوردها في لائحته .

### القرار

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة  
القانونية فقرر قبوله شكلاً ، ولدى عطف النظر على الحكم المميز وجد انه صحيح وموافق للقانون من حيث  
النتيجة ، ذلك لان المحكمة وبتاريخ ٣ / ٥ / ٢٠٠٦ اصدرت قرارها في الدعوى يقضي بأحالتها الى الهيئة



بسم الله الرحمن الرحيم

Republic Of Iraq

جمهورية العراق

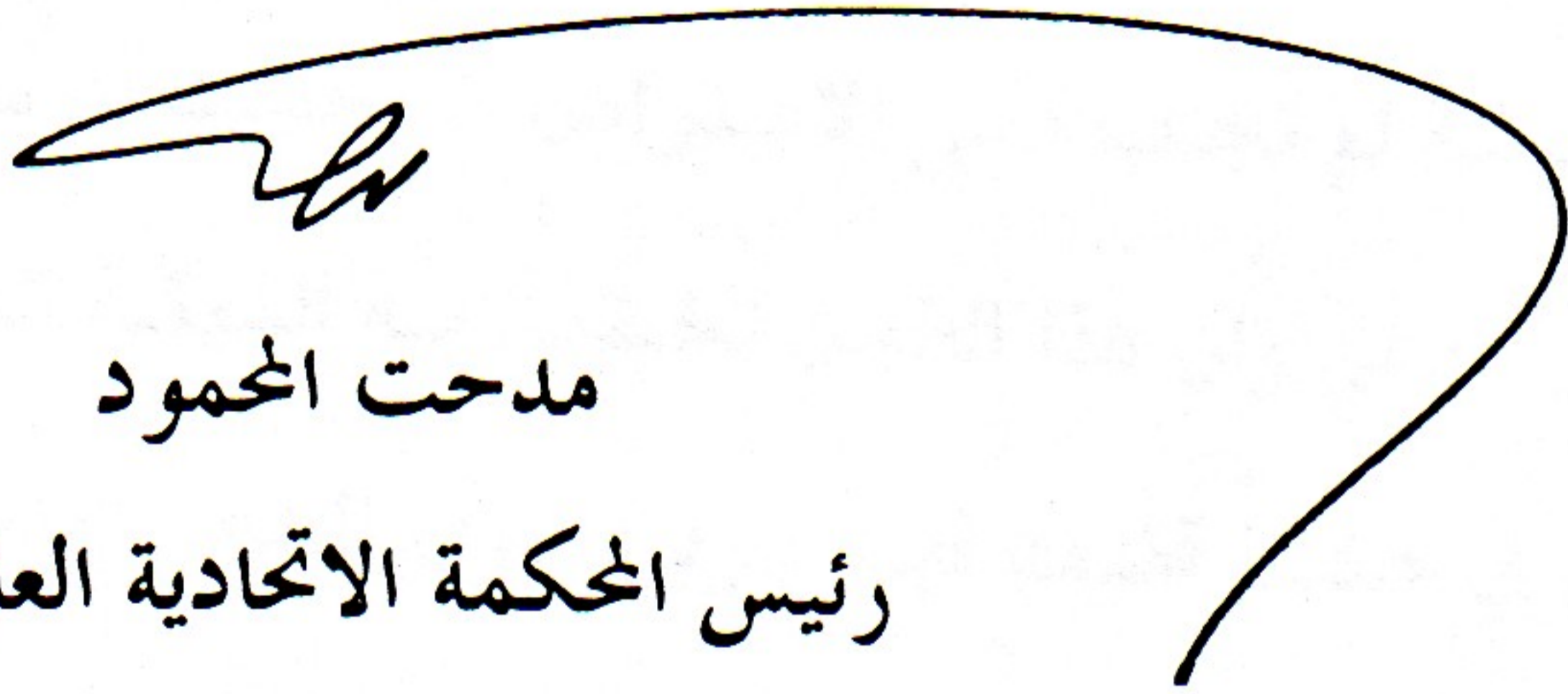
The Federal Supreme Court

المحكمة الاتحادية العليا

٢٩ / اتحادية/تميز / ٢٠٠٦

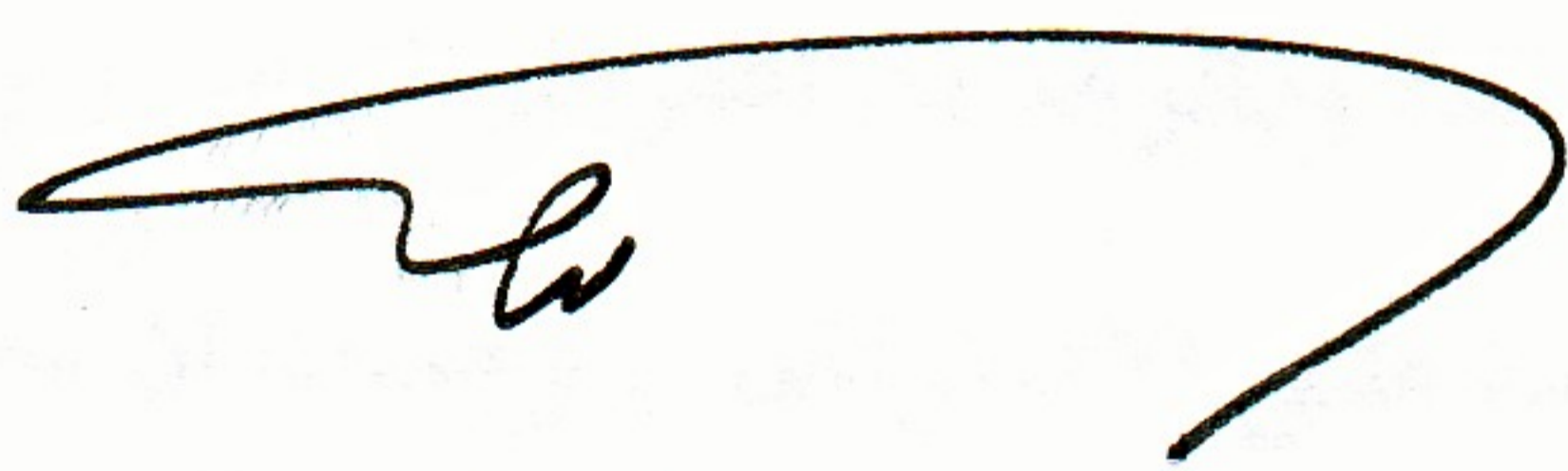
اعلام / ٤٨

الوطنية العليا لأجتثاث البعث بأعتبارها هي المختصة بنظر الطعن ، ثم عادت ونظرت الدعوى واصدرت حكمها المميز بتاريخ ٢٣ / ٨ / ٢٠٠٦ قضت بموجبه برد الدعوى مع تحميل المدعي الرسوم والمصاريف واتعاب المحاماة لوكيل المدعى عليه / اضافه لوظيفته مبلغا قدره ثلاثة الاف دينار معللة حكمها بعدم اختصاصها بنظر الطعن وانما تختص بنظره الهيئة الوطنية العليا لأجتثاث البعث استناداً الى امر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (١) لسنة ٢٠٠٣ والمذكرة الصادرة منها برقم ٧ لسنة ٢٠٠٣ . وحيث ان احالة الدعوى للنظر فيها من جهة الاختصاص تكون بين المحاكم وليس بين المحاكم والهيئات لذا فإن اتجاه المحكمة في قرارها المؤرخ ٣ / ٥ / ٢٠٠٦ المشار اليه اعلاه لم يكن صواباً وحيث انها بعد اتخاذها لذلك القرار سارت في الدعوى ونظرتها واصدرت حكمها المميز وقضت برد الدعوى مع تحميل المميز / المدعي / كافة الرسوم والمصاريف واتعاب المحاماة لوكيل المدعى عليه / اضافة لوظيفته من جهة عدم اختصاصها بنظرها لذا فإن حكمها المميز للأسباب المتقدمة قد جاء صحيحاً وموافقاً للقانون من حيث النتيجة ، قرر تصديقه من حيث النتيجة ورد الطعون التمييزية مع تحميل المميز رسم التمييز و صدر القرار بالاتفاق في ٢٣ / ذي القعدة / ١٤٢٧ هـ الموافق ١٤ / ١٢ / ٢٠٠٦ .

  
مدحت المحمود  
رئيس المحكمة الاتحادية العليا

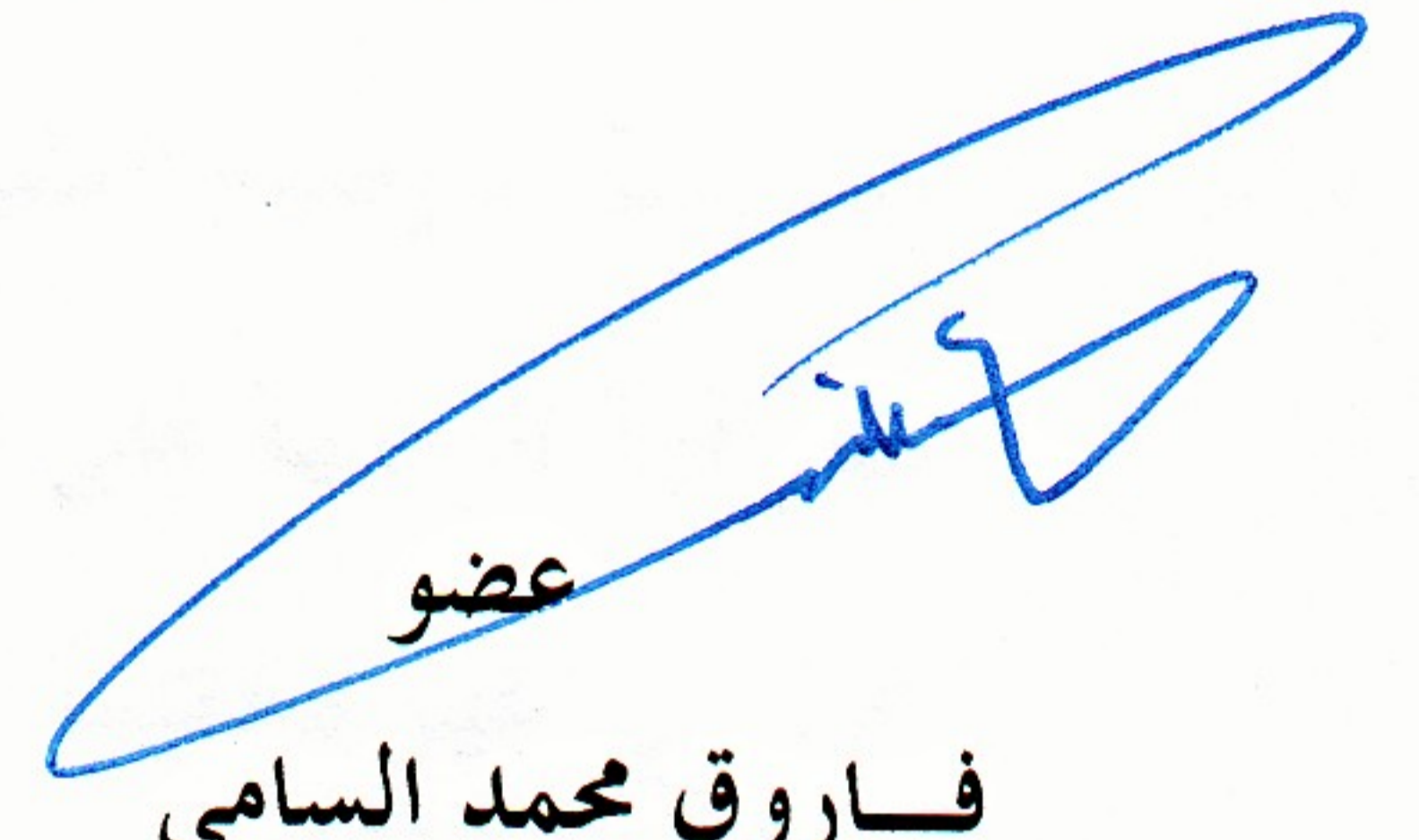


الوطنية العليا لأجتثاث البعث بأعتبارها هي المختصة بنظر الطعن ، ثم عادت ونظرت الدعوى واصدرت حكمها المميز بتاريخ ٢٣ / ٨ / ٢٠٠٦ قضت بموجبه برد الدعوى مع تحميل المدعي الرسوم والمصاريف واتعاب المحاماة لوكيل المدعى عليه / اضافه لوظيفته مبلغا قدره ثلاثة الاف دينار معللة حكمها بعدم اختصاصها بنظر الطعن وانما تختص بنظره الهيئة الوطنية العليا لأجتثاث البعث استناداً الى امر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (١) لسنة ٢٠٠٣ والمذكرة الصادرة منها برقم ٧ لسنة ٢٠٠٣ . وحيث ان احالة الدعوى للنظر فيها من جهة الاختصاص تكون بين المحاكم وليس بين المحاكم والهيئات لذا فأن اتجاه المحكمة في قرارها المؤرخ ٣ / ٥ / ٢٠٠٦ المشار اليه اعلاه لم يكن صواباً وحيث انها بعد اتخاذها لذلك القرار سارت في الدعوى ونظرتها واصدرت حكمها المميز وقضت برد الدعوى مع تحميل المميز / المدعي / كافة الرسوم والمصاريف واتعاب المحاماة لوكيل المدعى عليه / اضافة لوظيفته من جهة عدم اختصاصها بنظرها لذا فأن حكمها المميز للأسباب المتقدمة قد جاء صحيحاً وموافقاً للقانون من حيث النتيجة ، قرر تصديقه من حيث النتيجة ورد الطعون التمييزية مع تحميل المميز رسم التمييز وصدور القرار بالاتفاق في ٢٣ / ذي القعدة / ١٤٢٧ هـ الموافق ١٤ / ١٢ / ٢٠٠٦ .

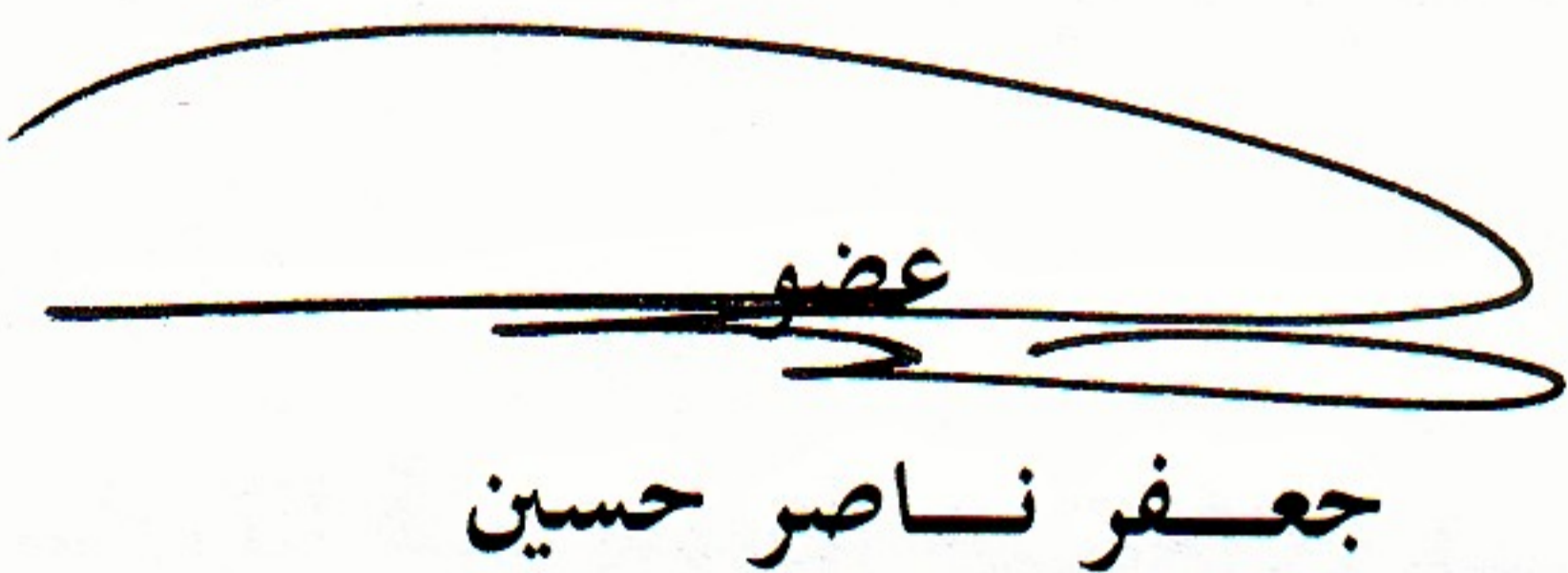


الرئيس  
مدحت محمود

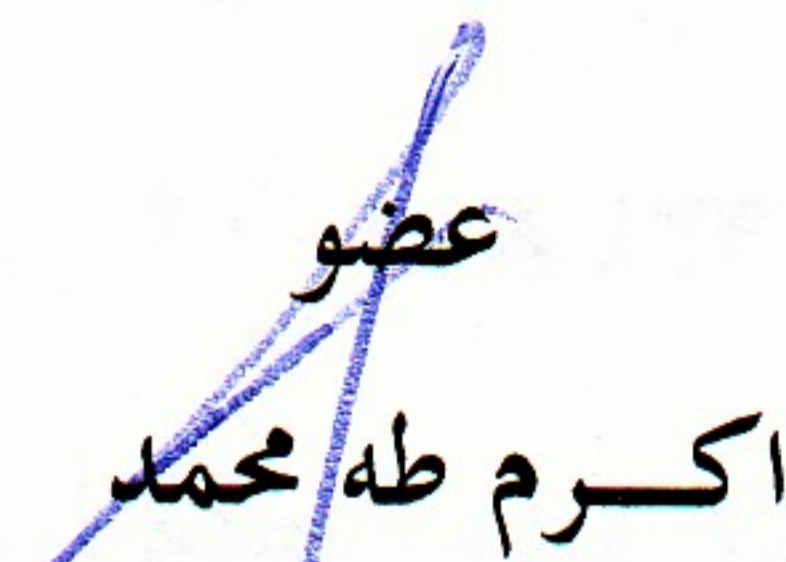
عضو  
احمد محمود الجليلي



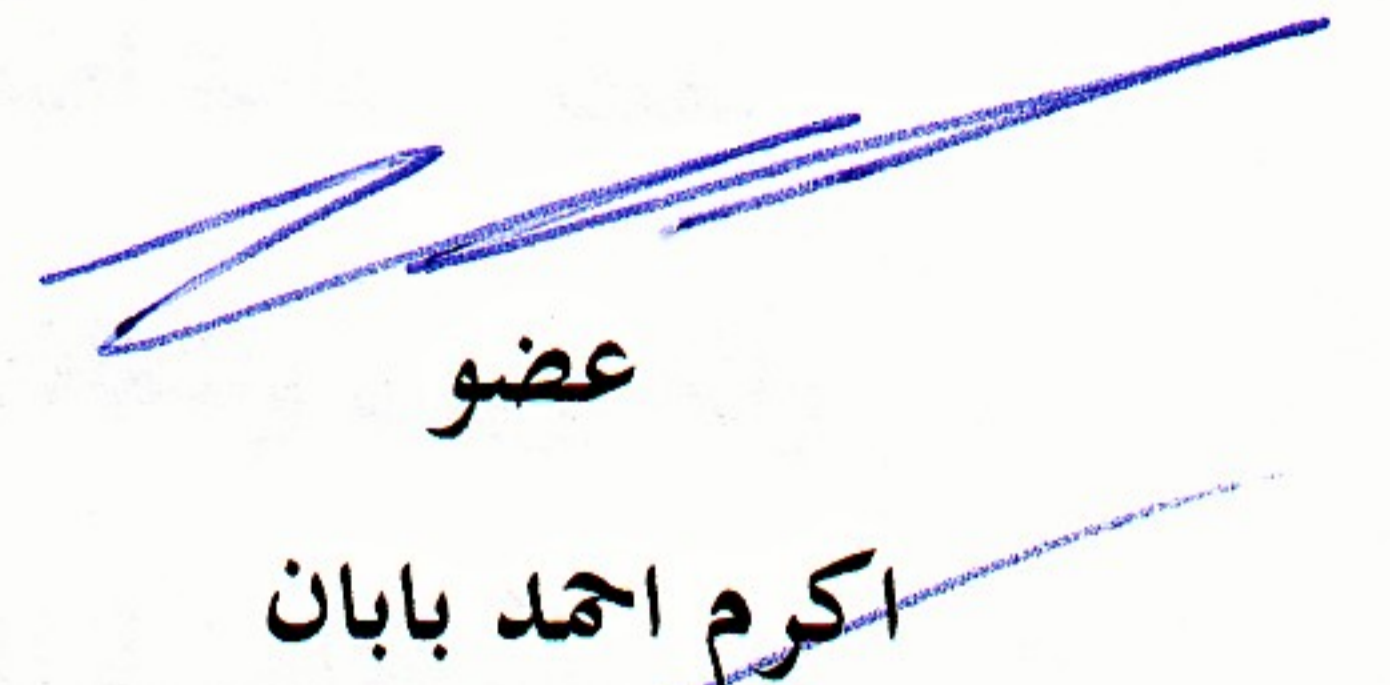
عضو  
فاروق محمد السامي



عضو  
جعفر ناصر حسين



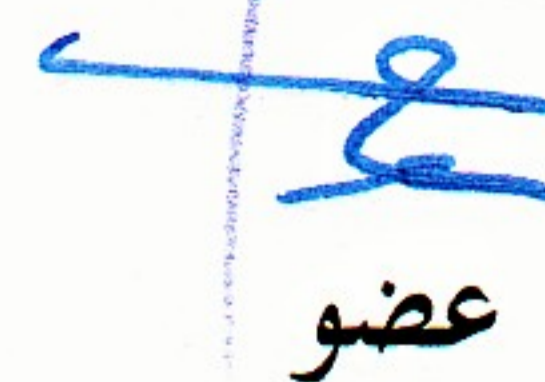
عضو  
اكرم طه محمد



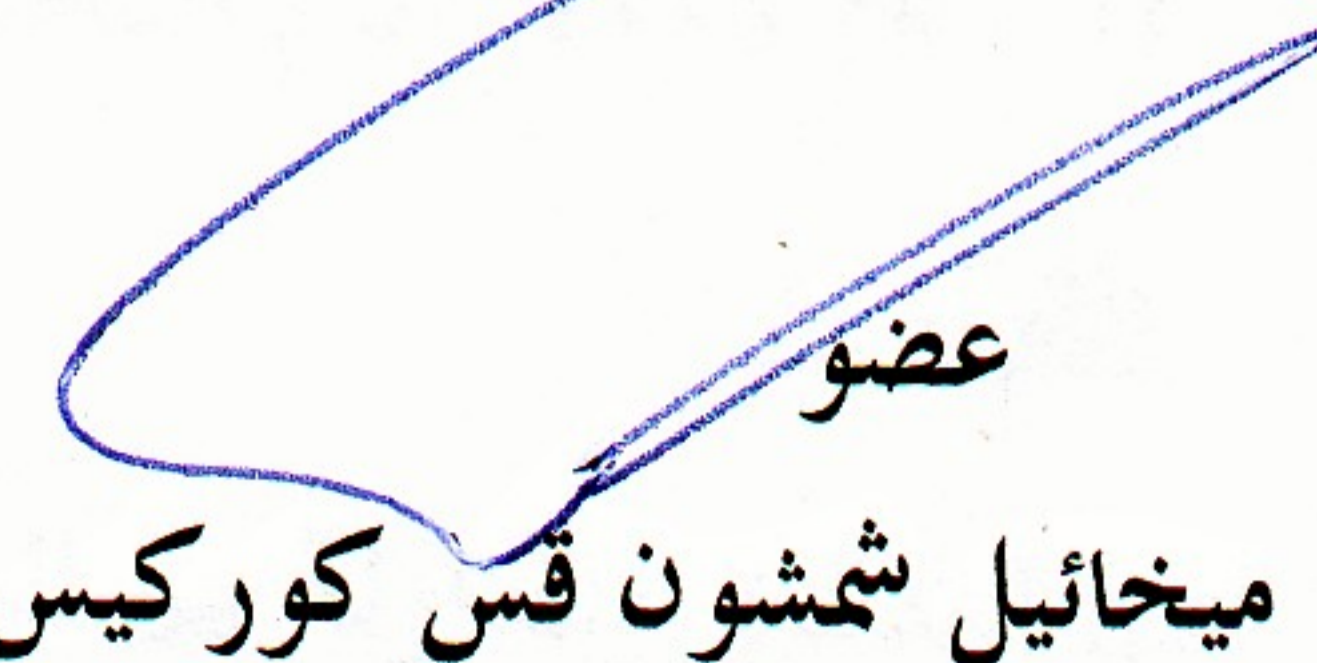
عضو  
اكرم احمد بابان



عضو  
محمد صائب محمد النقشبندى



عضو  
عبود صالح التميمي



عضو  
ميخائيل شمشون فس كوركيس



عضو  
رضا عبير الحسين سيد